ادلة الاحكام الصرفية

ا.م.د. صباح علاوي خلف   م.م رعد سرحان ذياب

جامعة سامراء / كلية التربية _ قسم اللغة العربية

ملخص البحث

الحمد لله ربّ العالمين، حمداً طيباً كثيراً مباركاً ملء السموات والأرض، كما يحب ويرضى، وأصلّي وأسلّم على خير من خُلِق محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى على دينه إلى يوم الدين.

وبعدُ:

فإنّ الدارسين قد تناولوا الدرس النحوي بالبحث والتأليف في جوانبه جميعاً، أمّا الدرس الصرفي، فلم يعطَ حقّه من البحث والاهتمام بتفرعاته وجزئياته، وقد أردت بهذا الدراسة استيفاء شيء من حقّها طمعا في سدّ جزءٍ من الفراغ الحاصل في المكتبة الصرفية.

والمطلع للأحكام في علوم العربية يجد لها تنوعا وتعددا يلفت النظر فكان ان حظيت الاحكام النحوية ومختلف تفصيلاتها بالبحث والدراسة والتأمل من لدن الباحثين في حين بقيت الاحكام الصرفية تحتاج الى سبر غورها والوقوف عند تفاصيلها.

ولما كانت الاحكام مبنية على ادلة تستند اليها فقد تعددت هذه الأدلة وتنوعت بشكل يبعث على التأمل فمن الأدلة ما كان نقليا بحتا ومنها ما هو استدلال عقلي يتصل بفلسفة الظاهرة والمسألة.

من كل ما سبق ارتأيت ان نقف عند ادلة الاحكام الصرفية وقفة الباحث متوكلا على الباري في عونه فجاء البحث على مبحثين اثنين تناول الأول منهما الأدلة النقلية ليقف الثاني على الأدلة العقلية، ثم خاتمة ومصادر البحث مع أمل يحدونا ان يكون عملنا خالصا لوجهه الكريم وما كان من خطأ فمن انفسنا وهفواتها وما كان من صواب فبتوفيق الله الذي يسر لنا سبل البحث عسى ان يتقبل عملنا ومن اعاننا ومنه نستمد العون والرضا.

أدلة الأحكام الصرفية

توطئة

الأدلة: جمع دليل: والدليل في اللغة، ما يستدلّ به[١] ، وهو الإمارة في الشيء[٢]، **أمّا تعريفه عند الأصوليين من أهل الشريعة**، فهو: الطرق التي توصل إلى الأحكام الشرعية، أو الأصول التي تستقى منها تلك الأحكام[٣] .

وقد جاء تعريف الدليل عند أهل العربية في اصطلاحاتهم، بقولهم: ((و(الدليل) عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في مستقر العادة اضطراراً))[٤] .

ومما لا شكّ فيه أنّ موضوع الأدلة والأحكام نالت اهتمام العلماء قديماً وحديثا، ولكن مع هذا الاهتمام الكبير، فإنّ الأدلة لا تخرج في إطارها العام عن دليلين رئيسين هما: دليل المنطوق، ودليل العقل، ثمّ ينفرد كل دليل مع ما ينتمي إليه.

إن دراسة الأدلة يأتي لبيان الأحكام النوعية، وبيان العلّة في إطلاق أهل الصنعة هذه الأحكام وعلى أي شيء اعتمدوا في أحكامهم، أمّا الأحكام الكمية فلا تحتاج إلى علّة أو دليل في إطلاقها؛ لأنّها دليل وحكم بحد ذاتها.

ولابّد من الإشارة في هذا الموضوع إلى نوعية الأدلة المستعملة عند العلماء وبعض الخلافات فيها، فعلى سبيل المثال يجد الدارس أنّ الأدلة عند ابن السراج(ت٣١٦هـ) على ضربين، الأول: كلام العرب، والآخر: العلّة[٥] ، أمّا عند ابن جني فهي على ثلاثة أضرب: سماع، وقياس، وإجماع[٦] ، وعند ابن الآنباري (ت٥٧٧ هـ) ثلاثة أيضاً لكنّها: نقل، وقياس، واستصحاب حال[٧] ، ويتحصل من ذلك أنّ الأدلة على أربعة أضرب: السماع، والقياس، والاستصحاب، والعلّة؛ لأنّ النقل والإجماع من ضمن دليل السماع، ويمكن أن يوضع الإجماع في نطاق الأدلة العقلية إذا أُريد به إجماع النحويين من البلدين البصرة والكوفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الادلة تتجاذبها الزيادة على ما ذُكر، فالسيوطي مثلاً ذكر ادلةً كثيرة وضعها ضمن ما يمكن الاستدلال به في علم العربية[٨] .

وعلى الرغم من أن هذه التعريفات جاءت في الأصول النحوية إلاّ أنّها تنطبق مع المادة الصرفية، لذا فهي أدلة في الدرس الصرفي كما في الدرس النحوي؛ لأنّ كلا العلمين نهل أدلته من المصادر ذاتها.

المبحث الأول

الاستدلال بالمسموع

السَّمعُ

لغة: الأُذُن، والسّماع ما سمعت به فشاع، وفي الحديث: من سمّع بعبد سمّع الله به، أي: من أذاع في الناس عيباً على أخيه المسلم أظهر الله عيوبه[٩] ، ويقال: سمعت بالشيء، إذا أشعته ليتكلم به[١٠] .

ويتّضح من التعريف المعجمي أنّ دلالة السماع هو ما ذاع وشاع بين الناس، أمّا في الاصطلاح فقد عّرفه ابن الأنباري بقوله: ((**الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة**))[١١] ، فيجد الدارس أن تعريف ابن الأنباري قد أخرج الكلام العربي الفصيح القليل من حجيته ولم يعدّه دليلاً، وهذا خلاف ما يجده الدارس عند غيره من النحويين والصرفيين، فقد احتج أهل التصريف بالقليل والنادر والشاذ وغيرها من الأحكام التي تدلّ على القلّة، فهذا التعريف لا ينطبق مع المادة الصرفية مطلقاً، وما يجده الباحث أكثر دقة في تعريف المسموع ما ورد عند السيوطي، بقوله: هو((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيهﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر))[١٢] .

وهذا تعريف جامع مانع، ويعبر عن مفهوم السماع أكثر من كلام ابن الأنباري؛ لأنّه لا علاقة للسماع بحد الكثرة أو القلّة.

يعد هذا المصدر من أهم ما استند إليه الصرفيون دليلاً في مادتهم؛ لأنّ دليل السماع يبطل القياس[١٣]، ولابدّ من ذكر كل جزء من أجزاء هذا الدليل ليتبين كيف استدلّ الصرفيون به، وسيأتي تفصيل ذلك في هذا المبحث إن شاء الله.

١- الاستدلال بالقرآن الكريم

لاشكّ أنّ القرآن هو الحجة الخالدة والدليل القاطع، فهو يعلو ولا يعلى عليه؛ لأنّه كلام الله تعالى المنزّه عن جميع الأخطاء والعيوب، فقد اعتمده أهل التصريف في استنباط أحكامهم وأدلتهم؛ لأنّه أعلى في الفصاحة والبيان، وهو الدليل الذي لا يرد ولا يجادل فيه أحدٌ، قال الفرّاء: ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))(١٤) ، وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) : ((قد أجمع الناس جميعاً أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك))(١٥) ، ولهذا لم تشهد العربية ولن تشهد ما يدنو من القرآن فصاحةً وبلاغةً(١٦) ، ((فألفاظ القرآن هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم))(١٧) ، واساليب القرآن أصح الاساليب وأبلغها لذا كانت أصح مصدر لعلماء اللغة(١٨) ، وهو في الوقت نفسه أصدق مرجع وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في تقنين قوانينهم واستخراج الأصول(١٩) .

استدلّ الصرفيون بالقرآن الكريم في تقعيد قواعدهم، من ذلك: ما جاء في إلحاق هاء التأنيث عوضاً لما ذهب، كقولك: (أقمتُهُ إقامة، واستعنتُهُ استعانة) ، فقد أجاز سيبويه عدم التعويض مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [النور:الآية٣٧](٢٠) ، كما قال في موضع آخر : ((أمّا ما كان من (فَعَل يَفْعِلُ) فإنّ موضع الفعل (مَفْعِلٌ) ، وذلك قولك: (هذا مَحْسِبُنا، ومَضْرِبُنا...فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَلٍ) وذلك قولك: (إنّ في ألفِ درهمٍ لَمَضْرَباً) ، أي لضَرْباً، قال الله عز وجل: ﴿ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾[القيامة: الآية١٠]، يريد: أين الفرار))(٢١) ، والاستدلال بالقرآن الكريم كثير في كتاب سيبويه(٢٢) .

وربّما ذُكِر هذان المثالان من كتاب سيبويه؛ للدلالة على مدى الاهتمام الذي أعاره أهل اللغة للقرآن الكريم فهو منذ بداية التأليف في علوم العربية وعلماؤها يستدلون به، أمّا كتب الصرف فقد حملت بين طياتها الكثير من الشواهد القرآنية في استدلالاتها، وهذه الشواهد أكثر من أن تحصى لذا سأكتفي بذكر بعضها، فمن ذلك ما ذكره المؤدب في صياغة المضارع من الفعل (وَجَلَ) ففيه ثلاث لغات، فمنهم من يقول: (يَاجَلُ) وهم بنو عامر، ومنهم يقول: (يِيْجَلُ) وهم بنو تميم، والأفصح في ذلك: (يَوْجَلُ) ؛ لقوله عز وجل: ﴿ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴾ [الحجر:الآية ٥٣] (٢٣) .

واستدلوا أيضاً على جواز قلب الواو المضمومة همزة كما في قولهم: (أُزِرَ الرجلُ) أصلها واو بمعنى (وُزِرَ) ، كقوله تعالى:﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ﴾ [المرسلات: الآية ١١][٢٤] .

وذكر أبو حيان أنّ زيادة الحروف قد يأتي لبيان الحركة[٢٥] ، واستدلّ بقولهِ تعالى:﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [الحاقة: الآية ٢٩]، والحرف الزائد هو (الياء) جاء لبيان كسرة النون في (سُلْطَانِيَه).

ويجد الدارس أنّ الصرفيين قد قدموا الشاهد القرآني والاستدلال به على القياس من ذلك ما ورد في قوله عزّ وجلّ:﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [المجادلة: الآية ١٩]، فإن القياس في (استحوذ) (استحاذ) ، كقولهم: (استقام) ولكن مجيء الفعل على الأصل من دون إعلال في السماع أبطل فيه القياس[٢٦] .

ومما سبق يتضّح للدارس مدى اهتمام العلماء بهذا المصدر السماعي، وذلك من خلال الاستدلال به فالشواهد القرآنية أكثر من أن تحصى في كتب الصرف.

وقد أشار الدكتور محمد سمير اللّبدي إلى أهمية القرآن الكريم في اللغة بقوله: ((فقد ثبت عجز العرب عن محاكاته والإتيان بمثله على الرغم من حرصهم على هذه المحاكاة وبالرغم مما كانوا يتصفون به من بلاغةٍ وإعرابٍ وفصاحةٍ))[٢٧] .

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ اللغويين عامة لم يقصروا في استدلالاتهم على الشواهد القرآنية، بل أخذوا بالقراءات وإجماع القرّاء، لذا يتفرع الاستدلال بهذا المصدر على فرعين هما: القراءات، وإجماع القرّاء.

أ- الاستدلال بالقراءات:

القراءات: ((هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد))[٢٨] .

لقد كان للقراءات أثر كبير في استدلالات أهل العربية في شتى علومها من نحوٍ وصرفٍ وصوتٍ، فهي تعد من المصادر المهمة التي أخذ عنها علماء اللغة تقعيدهم واستدلالهم، وعلى الرغم مما يقال في أهل اللغة والنحو من أنّهم كانوا يردّون القراءات، إلاّ أن حقيقة الأمر أنّهم كانوا يأخذون بها ويجعلوها في مقدمة الأدلة ولكن كان الأخذ على حَذر، ولابدّ من الإشارة إلى أقوال العلماء في دليل القراءات؛ ليتبين للقارئ حجم الاهتمام الذي أولاه أهل الصنعة للقراءات القرآنية، وقد أكد سيبويه أمام النحاة على عدم مخالفة القراءة؛ لأنّها سنة[٢٩] ، وعن ابن الجزري

(ت٨٣٣هـ) أيضاً: ((والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[٣٠] ، أمّا السيوطي فقد أجاز الاستدلال بجميع القراءات؛ لأنّ القرآن حجّة؛ لأنّه أفصح الكلام؛ لأنّ كل ما ورود أنّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً أم شاذاً، وقد ذكر صاحب النشر شروط قبول القراءة، بقوله: ((كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها... ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة...))[٣١] ، ولقد اشتهر من هذه القراءات السبع المعروفة.

وقد ورد الاستدلال بالقراءات القرآنية عند الصرفيين، ومن ذلك قول سيبويه في: (المأثُرة، والمكرُمة، والمأدُبة) بضم عين الكلمة، والأصل الفتح[٣٢] ،واستدلّ بقراءة من قرأ:(فَنظرةٌ إلى مَيسُرَة) بضمّ السين[٣٣] [البقرة: الآية ٢٨٠].

أمّا في دقائق التصريف فقد استدلّ بجملة من القراءات، من ذلك: مجيء الجمع بالواو من ذوات الثلاثة، كقولك: (قُوَّمٌ، وصُوَّمٌ) ، فقد أجازوا فيه قلب الواو ياء فتقول: (قِيَّمٌ، وصِيَّمٌ) ، واستدلوا بقراءة عبدالله بن مسعود[٣٤] :(ما كان لهم أن يدخلوها إلاّ خُيّفاً) والاصل خُوّفاً [البقرة: الآية ١١٤].

كذلك وأجازوا قلب الواو المكسورة في أوّل الكلمة إلى همزة كقولك: (وِسَادَةٌ، وَوِعَاءٌ) فتقول: (إِسَادَة، وإِعَاء) مستدلين بقراءة سعيد بن جبير[٣٥] : (فاستخرجها من إعاءِ أخيه) [يوسف:الآية٧٦].

أمّا القراءات الشاذة التي استدل بها اللغويون فهي كثيرة في كتب القراءات[٣٦].

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ الصرفيين أخذوا بجميع القراءات في استدلالاتهم ولكن ليس على السواء، فمما لاشكّ فيه أنّ القراءات المتواترة هي أعلى دليلاً من الآحاد والقراءة الشاذة، وهذا يبطل دعوة من يدعي أنّ أهل الصنعة يردّون القراءات، فلو أراد باحث أن يستقصي جميع القراءات التي وردت عند أهل العربية لم يسعه ذلك إلاّ في عشرات البحوث.

ب- إجماع القرّاء:

مما لا يخفى على الدارسين أنّ القراءات دليل معتمد عند أهل التصريف، ولكن إجماع القرّاء يعدّ أقوى في الاستدلال عند الصرفيين؛ وهذه القوة تأتي من جهة شهرة الاستعمال لا أصل

الاستدلال فالقراءة إذا كانت متواترة لا تقلّ دليلاً من حيث الماهية عن إجماع القرّاء إذ إنّها لمّا تواترت صحّت عن الله عز وجل وليس في كلام الله موضع أقلّ قوة من موضع آخر، هذا من جهة وثوق الدليل وصحته، ولكن إجماع القرّاء على قراءة ما يشير إلى اتفاق وشهرة الاستعمال؛ لأنّ معنى الإجماع هنا، هو الاتفاق، يقال: هذا أمر مجمع عليه، أي: متفق عليه، وقد اجتمعت آراؤهم عليه[٣٧] .

ولاشكّ أنّ القراءة سواء كانت منفردة أم مشتركة بين القرّاء أو مجمع عليها لهي أشد قوة وتمكينا وشهرة من القراءة الشاذة أو المجهولة.

وللإجماع أهمية كبيرة في استنباط الأحكام؛ لأنّه أعلى مستويات الأدلة، ويقسم الإجماع على قسمين:

- الإجماع السكوتي.
- الإجماع التصريحي.

إن الإجماع السكوتي، يمكن حصره؛ وذلك لأنّ كلّ آية قُرِئت بوجه واحد من دون مخالفة وسُكت عنها فهي من الإجماع السكوتي، **أمّا التصريحي** فهو إجماع القرّاء على قراءة معينة مع وجود قراءة مخالفة لجمهور القرّاء، ومن ذلك: ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: الاية ١٩٦] فقد أجمع القرّاء على قراءته بثلاث ياءات، إلاّ ما رواه اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو بياء مشددة مفتوحة[٣٨].

واستدلوا بقراءة من قرأ: (مَجريها ومَرْسِها) بفتح الميم وجعله اسم مكان، وقد قرأ الجميع: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ ﴾ [هود: الآية ٤١] بضم الميم وجعله اسم مفعول[٣٩].

وقالوا: (يَئِسَ يَيئِسُ) بالكسر و(يَيأسُ) بالفتح وهو أفصح، وعليه أجمع القرّاء[٤٠] ، نحو: ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾[يوسف: الآية ٨٧].

ومنه كقولهم: (خَرَّ) الحجر، أي: سقط، وكذا خَرَّ الإنسان على وجهه، والكسر أفصح، وعليه أجمع القرّاء[٤١] في قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا ﴾[الإسراء: الآية ١٠٧].

وتتعدد الصيغ المستعملة للدلالة على إجماع القرّاء فربّما قالوا: (إجماع القرّاء) و(أجمع القرّاء) وقد مرّ ذكر بعض الأمثلة، ومنها أيضاً قولهم: (جميع القرّاء) [٤٢]، و(أجمعوا على قراءة)[٤٣].

٢- الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

الحديث: نقيض القديم، والحديث: الخبر[٤٤] ، أمّا في الاصطلاح: هو ما جاء عن النبيﷺ[٤٥]، أو هو: ((كلام رسول الله ﷺ وما ينضمّ إليه من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره))[٤٦] .

يعدّ كلام النبي ﷺ أفصح الكلام وأبلغه بعد القرآن العظيم وكان لابدّ من ادراجه في هذا المبحث بعد الاستدلال بالقرآن الكريم؛ لأنّه أفصح العرب[٤٧] كما قال ﷺ.

وفي رواية أخرى: أنا أعرب العرب[٤٨] وحسبه ﷺ أنّ الله جلّ ثناؤه وصفه بقوله: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم: الآية ٣ – ٤]، ويقول الرافعي: ((وما من بليغ أحدث في العربية منه ما أحدثه النبي ﷺ...فلم يُعرف لأحد من بلغائهم وضع بعينه يكون هو انفرد به وأحدثه في اللغة))[٤٩] .

وعلى الرغم مما ورد إلاّ أنّ النحويين والصرفيين كانوا مقلّين في الاستدلال بأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، ولعلّ السبب في ذلك يعود لما أورده السيوطي بقوله: ((وأمّا كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي؛ وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى...))[٥٠] .

وإذا ما أمعن الدارس النظر في كتب أهل التصريف وجد عدداً من الأحاديث لا بأس بها، فلا يكاد يخلو منها كتاب من كتب العربية، مع تفاوتٍ فيما بينها في الاستدلال، فعلى سبيل المثال يجد الدارس أنّ سيبويه أورد في كتابه جملة من الأحاديث النبوية منها: ما جاء في جواز كسر فاء الفعل وتسكين عينه في الفعل الجامد (نَعِمَ، و بَئِسَ) ، مستدلاً بقوله ﷺ: (فيها ونِعْمَتْ)[٥١] .

ولم يستغنِ عن الحديث الشريف حتى من يميل إلى منع الاستدلال به، ومنهم أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) فقد استدلّ على مجيء (حيَّهل) متعدياً، وهو مركب من (حيّ) و(أقبل) و(هل) ، مستدلاً بقوله ﷺ: (حيَّهل الصلاة) [٥٢]، وأبرز من أكثر الاستدلال بالحديث الشريف ابن مالك [٥٣]، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ) [٥٤] .

ومما سبق يتّضح أنّ أهل العربية أخذوا بالحديث النبوي الشريف مع تفاوت فيما بينهم في الاستدلال، وقد استوفت الحديث عن هذا الموضوع الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (موقف

النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف) ، وكذلك الدكتور محمد ضاري حمادي في كتابه (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية).

أورد الصرفيون في كتبهم جملة من الأحاديث النبوية الشريفة، مستدلين بها في مادتهم الصرفية، من ذلك ما ذكره المؤدب: ((ومن المصادر التي لا أفعال لها، قولهم: (فِراسَة) وقد وردت هذه اللفظة في حديث الرسول ﷺ بقوله: (اتقوا فِراسَة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله عز وجل))[٥٥]، ومن ذلك أيضاً: ما استدلوا به على جواز التأنيث والموصوف مذكر، كقولهم: (غلامٌ يفعَة، ورَجلٌ رَبَعَةٌ، كقوله ﷺ: (لا يدخل الجنة إلاّ نفسٌ مُسلِمة) [٥٦] ، وكذلك ما ورد في قلب لام التعريف ميماً، مستدلين بقوله ﷺ: (ليس من امبرّ امصيَام في امسَفَر) [٥٧] .

وأجازوا مجيء اسم الفعل منوناً، واستدلوا بقول النبي ﷺ: (إذا ذكر الصالحون فحيّهلاً بعمر)، أي: أسرع بعمر[٥٨] .

ويجد الباحث أنّ المتأخرين من أهل التصريف كانوا أكثر استدلالاً بحديث رسول الله ﷺ من المتقدمين من أهل الصنعة، وهذا واضح من خلال كثرة الأمثلة الواردة في المادة الصرفية عند المتأخرين، كما نلحظ ان الاستدلال بالحديث الشريف عند أهل التصريف أكثر من وروده عند النحويين؛ لأن الحديث كثيراً ما يبنى على كلمة واحدة، فتكون العناية بنقلها كما هي فعليها قد يبنى الحديث.

٣- كلام العرب:

يعدّ كلام العرب من أهم المصادر السماعية بعد كلام الله وكلام نبيه ﷺ، وفضلاً عن أهميته فهو من أوسع المصادر السماعية، لذا نهل الصرفيون مادتهم من بعد أن جالوا في أحياء العرب الذين يؤخذ عنهم فصيح اللغة ولاسيما القبائل المعروفة بنقاء لغتها وصفائها آنذاك.

وقد حدد أهل العربية القبائل التي تؤخذ عنها اللغة وهم الموثوق بفصاحتهم ومنهم: (قريش) وهم أجود العرب انتقاءً للغة، و(قيس، وتميم، وأسد) وهؤلاء هم الذين أُخذ عنهم الأكثر، وعليهم أُتكل في الغريب، والإعراب، والتصريف ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين [٥٩] ، ولا يحتجّ إلاّ بكلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم[٦٠]. **ويقسم الاستدلال بكلام العرب على قسمين:**

الأول: الشعر، والثاني: النثر.

• الاستدلال بالشعر:

نال الشعر اهتمام العلماء، وكان له الأثر الكبير في الاستدلال وتقعيد القواعد الصرفية؛ لأن الشعر قد حوى جميع ما هو مطرد ومشهور وجيد ورديء وشاذ وغيره، والشعر مقدّم في كلام العرب على النثر؛ لأنّه محكوم بوزن وقافية فلا يُتلاعَب به مطلقاً، وأمثلة الشعر في الكتب الصرفية كثيرة جداً وهي أكثر من أن تحصى، ومن ذلك ما ذكره ابن جني: من أنّ (فَعُلَ) ، نحو: (شَرُفَ، وظَرُفَ) ، فقد أجازوا فيه تسكين العين، وعلى هذا قالوا: (قد كَرْمَ الرجلُ) يريدون (كَرُمَ) مستدلين بقول الشاعر(٦١) [من الطويل]:

وإنْ أهْجُه يَضْجَر كما ضَجْرَ بازِل من الأُدْم دَبْرَت صفحتاهُ وغاربُه

فإنّما أراد الشاعر: (ضَجِرَ، ودَبِرَ) (٦٢) .

وأجازوا أيضاً: بناء الفعل المبني للمجهول على (فَعْل) واستدلوا بقول الشاعر(٦٣)، [من الرجز]:

لو عُصْرَ منه ألبانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

فإنّما أريد به: (عُصِرَ) (٦٤) .

وذكر ابن مالك الأصل في قلب (الواو، والياء) ألفاً، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، ولو سكنتا في الأصل لصحّتا، كما في: (سَيْفٍ، وخَوْفٍ) ، وأجاز ابن مالك قبلهما بعد فتحة، وإن سكنتا، كقولهم: (دُوَيْبَّة، دُوَابَّة) وفي: (صَوْمَة، صَامَة) مستدلاً بقول القائل(٦٥) [من الرجز]:

تُبتُ إليك فتقبّل تابتي وصُمتُ ربّي فتقبّل صامتي(٦٦) .

وكما ذكرت سالفاً أنّ الأشعار في كتب أهل التصريف يعجز عن إحصائها لذا ذكرت بعض الأمثلة؛ لبيان سعة الاستدلال بهذا المصدر السماعي، ومن أراد الإكثار فليرجع إلى كتب الصرف سيجد مالا يمكن إحصاؤهُ.

• الاستدلال بالنثر:

يأتي النثر في المرتبة بعد الشعر في كلام العرب، ويشمل النثر عند العرب أقساماً هي: الحكم ، والأمثال، والأقوال المأثورة.

وعلى الرغم من تعدد أقسام النثر إلاّ أنّ الاستدلال به جاء على قلّة عند أهل التصريف، لذا سأكتفي بذكر الأمثلة من دون الإشارة إلى نوعية النص النثري، من ذلك: استدلالاهم على أنّ الميم في (مَنجَنِيقٌ) زائدة؛ لقول الأعرابي عن حروب كانت بينهم، فقال: (كانت بيننا حروب

عونٌ، تفقأ فيها العيون مرّة نجنق، ومرّة نرشق)؛ إذا لو كانت الميم أصلية لقال: (نمجنق) [٦٧] ، وحكى الفرّاء: (جنقوهم بالمجانيق) [٦٨].

ومنه أيضاً ما جاء في الممتع: ((وكذلك تبدل فيما تصرّف من (افتَعَلَ)، فتقول: (مُزدَلِفٌ، ومُزدَجِرٌ، ومُزدانٌ، ومُزدارٌ، وازدِجَارٌ، وازدِيَانٌ، وازدِيَارٌ، وازدِلافٌ) [٦٩] واستدلوا على جواز قلب الدال راءً في هذه الصيغة؛ وذلك لقول ذي الرمة: (هل عندك من ناقة فتزدار عليها مَياً)))[٧٠].

واستدل ابن مالك على امتناع إدغام الممدود، بقولهم: (التقت حلقتا البِطان) [٧١].

وخلاصة القول بأنّ مصادر السماع قد أخذ بها الصرفيون في استدلالهم وتقعيداتهم وكان المصدر المقدّم على القياس وغيره عند أهل التصريف.

ولابدّ من الإشارة إلى ركن آخر من أركان كلام العرب، ألا وهو إجماعهم؛ لأنّ إجماع العرب حجّة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره: أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم، ويسكتون عليه[٧٢] ، ومن ذلك ما جاء في الهمز، كقولهم: إنّ جميع العرب تهمز هذا فتقول: (تنبّأ مسيلمة) ، وقد قالوا: (بَرَأَ اللهُ الخلق) [٧٣] .

ومن ذلك أيضاً: ما استدلوا به على أنّ (مَعِيشَة) أقوى من (مَعُوشَة) حملاً على (عِيْسَة) ؛ لأنّ جميع العرب يقولون: (عِيْسَة) [٧٤] .

ومن ذلك أيضاً: ((وقد صغروا إنساناً على (أُنَيْسِيانٍ) ، وقد أجمع العرب على تصغيره على ذلك))[٧٥] ، وهذا الركن يعدّ من أهم الأركان التي يستدل بها؛ لأنّ إجماع العرب ليس بالأمر اليسير؛ وأيضاً لقول النبي ﷺ: (أمتي لا تجتمع على ضلالة) [٧٦] .

ولم يُقتصر على إجماع العرب، فقد استدل ابن جني بإجماع الحجازيين[٧٧] ، وإجماع التميميين[٧٨].

المبحث الثاني

الاستدلال العقلي

يعدّ الاستدلال العقلي من أهم الأدلة التي اعتمدها أهل الصنعة في تقعيد أقيستهم وترسيخ القواعد في المادة الصرفية.

وتعتمد هذه الاستدلالات العقلية على التحليل والتقنين، لكن مع هذا الإطار العقلي الذي يحيط بهذا الاستدلال، فإنّ الغالب فيها أنّها تعتمد على ما ورد عن العرب، ولكن بصورة غير واضحة للمسموع فيها، وفيما يلي تفصيل لهذه الأدلة.

أولا : القياس:

لغة يقال: قِس هذا بذاك قِياساً وقَيساً، والمقياس: المقدار(٧٩)، وقال العلماء، القسَّ: تتبّع الشيء وطلبُهُ(٨٠) .

وهو عند الأصوليين من أهل الفقه، فقد عرفوه بقولهم: ((بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب والسنة))(٨١)، وقالوا أيضاً: ((إلحاق أمر غير منصوص على حكم بأمر آخر منصوص على حكم الاشتراك بينهما في علّة الحكم))(٨٢) .

أمّا عند الأصوليين من أهل العربية، فقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: ((تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))(٨٣).

وقال السيوطي: ((هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه))(٨٤) .

إنّ القياس معظم ادلة أهل العربية، والمعوّل عليه في أغلب مسائله، فكلّ علم، مأخوذ بعضه بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس(٨٥) .

إن القياس قديم ومعروف عند العرب من قبل أن ينشأ علم العربية وعلم أصول الفقه، فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ يبعث كتاباً إلى أبي موسى الأشعري ﷺ يوصيه بقوله: ((اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور))(٨٦) .

وللقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرعٌ ، وهو المقيس، وحكم وعلّة جامعة(٨٧)، **ومن شروط المقيس عليه:** أن لا يكون شاذاً خارج عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، كتصحيح: (استَحوَذَ، واستّصوَبَ، واستَنوَقَ) (٨٨)، **وأقسام القياس أربعة:**

حمل الفرع على الأصل و حمل الأصل على الفرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد.

- **حمل الفرع على الأصل:** وهذا هو الأصل في القياس، ويسمى أيضاً بـ(القياس المساوي) [٨٩] ؛ أي للمساواة بين المحمول والمحمول عليه، ومن ذلك: ما ذهبوا فيه إلى زيادة الألف والنون في نحو: (سكران، وغضبان) لأنهما وصف، والوصف مشابه للفعل، لذا حمل الفرع على الأصل، والفعل بالزيادة أقعد[٩٠] .

واستدلوا على زيادة همزة (أحمر) برده إلى الأصل فهو مأخوذ من (الحمرةِ) (فالحمرة) هي الأصل[٩١] .

- **حمل الأصل على الفرع:** إنّ هذا النوع من القياس ليس مما هو معتاد، ولكن قد وُجِدَ عند أهل التصريف، ويسمى هذا النوع من القياس أيضاً بـ(الأولى) [٩٢] ؛ أي بمعنى: إذا ثبت الحكم للفرع، فالأصل أولى به، من ذلك: ما جاء في الأسماء المبنيّة، نحو: (كَمْ، ومَنْ، وإذْ) سواكن الأواخر، (كهَل، وبَل، وقَد)، وإنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف[٩٣]، فهي اشبهت الحروف من جانبين الأول إنّها على حرفين، والثاني ساكنة الآخر.

ومن أمثلة هذا القياس، ما ذكره السيوطي بأن المصدر يعلّ لإعلال فعله نحو: (قُمتُ قِيَاماً)، ويصحّ لصحة فعله، نحو: (قاوَمْتُ قِوَاماً) [٩٤]، وقد عقد ابن جني في خصائصه باباً في غلبة الفروع على الأصول[٩٥] .

- **حمل النظير على النظير:** يرد هذا النوع من الأقيسة كثيراً في كتب التصريف، ويطلق عليه: (المساوي) [٩٦] ايضاً، أو الشبه، مثال ذلك ما استدل به ابن جني من أنّ: (هِجرَعاً، وهِبلَعاً، وهِركَوْلَةً) الهاء فيها غير زائدة، وإن جاءت بمعنى: (الجرع، والبلع، والركل)، حملاً على نظائرها في كلام العرب، كقولهم للمكان الليّن: (دَمِثٌ)، وقالوا: (دِمَثر) أيضاً، وللطول المنبسط: أنْ يكون الراء من حروف الزيادة[٩٧] .

ويختصّ بناء(فُعْلِل) من الرباعي بالرباعي بالأفعال؛ لأنّه نظير فعِلَ في الثلاثي[٩٨].

- **حمل الضد على الضد:** ورد هذا القياس عند أهل التصريف على قلّة، ويطلق عليه أيضاً بـ: (قياس الأدون)[٩٩] ؛ لأنّه نقيض وشأن النقيض المباينة في الحكم لا الموافقة، ومن ذلك ما جاء في أداة التعريف على أنّها حرف واحد، قال ابن جني: ((ويدلّ أيضاً عندي على أنّ حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد؛ لأنّه نقيض التنوين، وذلك أنّ التنوين يدلّ على التنكير، واللام تدلّ على التعريف، فلّما كان التنوين حرفاً واحداً، كان قياس حرف التعريف أن

يكون حرفاً واحداً))[١٠٠]، وغالباً ما يستعمل هذا النوع من الاقيسة في التضاد من جانب المعنى سواء كان المثال صرفياً أم نحوياً.

وقد تحدث ابن جني عن حمل الضد على الضد، وهم يجرون الشيء مجرى نقيضه، كما يجرون مجرى نظيره، فقالوا: (طويل) على وزن(قصير)، وكذلك: (قائم وقاعد، ونهض وجلس، وخفيف وثقيل) [١٠١] .

ويجد الدارس أنّ هذا القياس مستعمل بكثرة عند النحويين في أقيستهم؛ لأنّه يحمل الضد غالباً على المعنى، نحو: (تعريف، وتنكير) و(قلّة، وكثرة) و(نفي، واثبات) وغيرها من المعاني المتناقضة، وكما ذُكِر سالفاً أنّ النحو أغزر من التصريف بهذا القياس.

ثانيا : العلّة:

العلّة: المرض، وصاحبها معتلّ، ويقال: رجلٌ عُلَلَةٌ؛ أي: كثير العلل[١٠٢]، وقيل أيضاً: العلّة: هي حدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول[١٠٣] .

أمّا في اصطلاح أهل الشريعة فهو: ((**الأمر الجامع بين الأصل والفرع، الذي من أجله شرع الحكم منصوصاً عليه أو غير منصوص**))[١٠٤] .

ولا يبتعد تعريف العلّة عند أهل العربية عمّا ورد، في اصطلاحاتهم فهو: فرع يحمل على الأصل بالعلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل[١٠٥]، وقد أستوفى الكلام عن العلّة في كتب الأصول بما استوفى الغاية، ومنهم: ابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي[١٠٦] .

وتتعدد العلل عند أهل التصريف بحسب تعليلاتهم للمسألة الصرفية، وسيأتي ذكر كل علّة في موضعها، بتوفيق الله.

أ- **علّة مراعاة المعنى:** إنّ مراعاة المعنى يرد كثيراً في استدلالهم؛ لأنّ علم العربية مبنيّ على المعنى ومعتمد عليه؛ لأنّ فساد المعنى وصلاحه يحدد مستوى قبول المسألة عندهم، وتأتي علّة المعنى عند أهل التصريف لبيان الحرف الزائد من الأصلي، من ذلك ما استدلّ به ابن جني على زيادة الألف في(مِعْزَى) أنّهم يقولون في معناه: (مَعَزٌ، ومَعْزٌ) فتذهب الألف في الاشتقاق[١٠٧] .

وتفيد علّة المعنى في معرفة الأوزان، من ذلك ما قاله الخليل في (دلامصٍ) الميم فيها زائد؛ لأنه بمعنى (دلاص) [١٠٨] .

واستدلوا على أنّ وزن (هِرْمَاسٍ) [١٠٩]، (فِعْمَال) ؛ لأنّه من معنى الهرس[١١٠] .

ب- **العلل النوعيّة:** إنّ هذه العلل النوعية هي ما ورد من أحكام ولكن ليست أوصافاً؛ وإنّما علل لبيان السبب في الحكم، وقد تعددت العلل النوعية عندهم، ومنها:

- **علّة قوّة:** من ذلك: ما جاء في أنّ الأسماء تأتي على خمسة أحرف لا زيادة فيها؛ لقوتها، ولا يكون ذلك في الأفعال[١١١] .
- **علّة عدل:** ومن أمثلة ذلك: ما استدلوا به على أنّ الثلاثي أكثر أبنيةً من غيره: ((إنّما كثر تصرّف ذوات الثلاثة في كلامهم؛ لأنّها أعدل الاصول))[١١٢] .
- **علّة ضعف:** من ذلك: حذف الهمزة من(سواية) والأصل: (سوائية) ؛ وذلك لأنّ اللام أضعف من العين[١١٣] .
- **علّة الكراهيّة:** من ذلك ما اورده ابن جني: ومنعوا الابتداء بالزائد في ذوات الأربعة؛ لكراهية الابتداء بالزوائد فيها، وكذلك ذوات الخمسة أيضًاً[١١٤]، ومنع ابن جني في المكرر أن تكون الهمزة فاءً أو لاماً؛ لكراهية الابتداء بالهمزة مع تكريرها[١١٥] .

ت- **العلل الكميّة:** تعد الأحكام الكمية من أهم المصطلحات التي تستعمل في المادة الصرفية، فهي لا تخلو من أن تكون إمّا وصفاً لمسألة معينة، أو علّة لوصف آخر، وغالباً ما تأتي علّة لوصف نوعي، وقد تعددت العلل الكميّة عند أهل التصريف، ولكن لا تعدو من أن تكون على أحد ضربين إمّا علّة كثرة، أو علّة قلّة وإن تعددت أسماؤها، وفيما يأتي ذكر لأشهرها.

- **علّة كثرة:** من ذلك: ما ذهبوا إلى أنّ (ضَيْفَناً) على وزن (فَيْعَلٍ)، لا على وزن (فَعْلَن) ؛ لأنّ (فَيْعَلاً) أكثر في الكلام[١١٦] .
- **علّة قلّة:** من ذلك: كثرة أبنية الثلاثي؛ لأنّها أقلّ ما يكون عليه الكلام المتمكن[١١٧].

ث- **علّة استثقال:** استعمل الصرفيون هذه العلّة في تعليل بعض المسائل الصرفية، ولا يكاد الدارس أن يجد كتاباً صرفياً إلاّ وقد احتوى على هذه العلّة، ومن ذلك: ما جاء في جمع (وَاصِل)، قولهم: (أواصِلٌ)، وأصل هذا الجمع: (وَواصِل) قلبت الواو همزة ؛ لثقل اجتماع واوين في كلمة واحدة[١١٨] .

وصاغوا من (القول) على وزن (افْعَوْعَلَ)، فقال سيبويه: (اقْووَّلَ)، وعند أبي الحسن الأخفش: (اقْوَيّل)، والأصل ما قاله سيبويه، ولكن الأخفش استثقل ثلاث واوات فقلبت الواو المدغمة ياءً[١١٩] .

ج- **علّة تخفيف:** تعد علّة التخفيف أو الاستخفاف في مقابل علّة الاستثقال؛ وذلك لأنّ الهروب من الثقل هو لتحقيق الخفة، وعلّة التخفيف موجودة عند العرب؛ لأنّ العربي في غالب الأمر يميل إلى الخفة، من ذلك: أنّ همزة الوصل في لام التعريف تحذف في الوصل؛ وذلك لضرب من التخفيف(١٢٠) .

ح- **علّة استغناء:** علّة الاستغناء واردة عند أهل الصنعة، ومفادها هو: الاستغناء عن شيء والاكتفاء بشيء أخر، من ذلك: قولهم: (يَذَرُ، ويَدَعُ)، ولم يقولوا: (وَذَرَ، ولا وَدَعَ) استغناءً عنهما بـ(تَرَكَ) (١٢١) .

خ- **علّة شبه:** تكون هذه العلّة بين مسألتين قد تشابها في شيئين أو أكثر، وهذه العلّة قريبة جداً من علّة الحمل على النظير؛ لكن الفرق بينهما أنّ الشبه لا يُشترط فيه المجانسة في كل شيء بين المشبه والمشبه به، أمّا النظير فهو: ما يقابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها، كالنحوي نظير النحوي(١٢٢)، لذا حمل الفعل على الفعل، والاسم على الاسم، وقالوا: نظيره، وقد مرّ ذكر أمثلة النظير، أمّا ما ورد من أمثلة الشبه، فهو: ما جاء من الأسماء مبنياً لعلّة الشبه، مثل: (كَمْ، ومَنْ، وإذ) فقد أشبهت الحروف؛ لأنّها على حرفين، وساكنة الاواخر، مثل: (هَلْ، وبَلْ، وقَدْ)(١٢٣).

د- **علّة جوار أو أتباع:** إنّ علّة الجوار أو الأتباع تأتي في المسائل الصرفية غالباً في الحركات، من ذلك: ما جاء على وزن (يَفعُلٍ)، كقولهم: (يَسْرُوعٌ)، فمنهم من يضم الياء إتباعاً لضمة الراء، فيقول (يُسْرُوعٌ) (١٢٤)، وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى؛ لأنّ الأتباع في كلام العرب شائع مستفيض ألا ترى أنهم قالوا للقُطْرِ: (قُطُرٌ) فضموا الطاء لضمة القاف(١٢٥).

ذ- **علّة صوتية:** وهذه العلّة مشابهة لعلّة الأتباع؛ لأنّها تقع على الحركات، لكن الأتباع فيها يأتي لأجل الصوت من ذلك قولهم: (رَجُلٌ جِئِزٌ، ورمحِكٌ، ونِغِرٌ) وأصل بنائه على (فَعِلٍ) ؛ ولكنهم كسروا فاء الفعل إتباعاً من أجل حرف الحلق، كما قالوا: (شِعِيرٌ، وبِعِيرٌ) (١٢٦)، ومما يؤيد ذلك أنّه لا يجوز في: (جَرِيبٍ، وقَفِيزٍ) كسر فاء الفعل؛ لأنّه ليس ثاني حروفهما حرفاً من حروف الحلق(١٢٧) .

ر- **علّة إلزام:** علّة الإلزام من الأدلة القوية، ومن ذلك: ما استدلّ به ابن عصفور، على أنّ(حَزَنْزَنٍ، وعَصَنْصَنٍ)، ليس من باب (صَمَحْمَحٍ) كما قال ابن جني، وإن كان هذا الباب أوسع من غيره، لذا قضى بزيادة النون في هذا البناء؛ لأنّ زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيما عرف له اشتقاق(١٢٨)، ثم يؤكد على قوة اللزوم، بقوله: ((ودليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة))(١٢٩) .

ز- **علّة إلحاق** : وهو إلحاق بناء ببناء آخر من خلال زيادة في الحروف، من ذلك قول ابن جني: ((فما زِيد فيه للإلحاق كثير، منه(كَوْثَر، وصَيْرَف) فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصرف، وهما مُلحقتان (بجَعْفَر، وسَلْهَب) ... ومن ذلك: (سَمَيْدَع) الياء فيه زائدة ملحقة بفَرَزْدَق، ومثاله: (فَعَيْلَل) ...))[١٣٠]، والإلحاق إنّما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به؛ لضرب من التوسع في اللغة[١٣١].

س- **علّة التباس**: من ذلك: ((علّة ضمّ أول مضارع الرباعي، وترك الفتح في الرباعيّ لئلا يلتبس مضارع (أَفعَلّ) بمضارع الثلاثي المكسور العين، ولئلا يلتبس ذو التاء من مضارع(فَعْلَل)، و(فاعَلَ)، و(فَعّل) المعتلة اللامات بالمصدر...))[١٣٢]، وإنّما ضُمّ أول مضارع الرباعي لئلا يلتبس مع مضارع الثلاثي المفتوح الأول، ولكي لا يلتبس مضارع الرباعي المعتل اللام مع المصدر ايضاً.

ش- **علّة عدم النظير**: من ذلك: ما جاء في أوزان بعض الكلمات، كقولهم: (مَرْمَرِيت) فمثاله من الفعل (فَعْفَعِيل) فتكررت الفاء والعين، ولا نظير لهذا الكلمة[١٣٣]، وفي هذا لا يستطيع أحدٌ الاعتراض على الوزن؛ وذلك للعلّة المذكورة.

ومن ذلك أيضاً: (مَرْمَرِيس) فهو حرف شاذ، لا نظير له[١٣٤] .

ص- **علّة اجتماع أو التقاء:** وتأتي هذه العلّة غالباً في التقاء الساكنين، من ذلك ما أورده ابن عصفور: أنّهم أبدلوا الألف همزةً على غير قياس، فراراً من اجتماع الساكنين، كقولهم في: (دَابَّة، وشَابَّة)، فيقولون: (دَأَبَّة، وشَأَبَّة)[١٣٥] .

ض- **علّة وزن:** ترد هذه العلّة عند أهل التصريف في تعليلاتهم على بعض المسائل، من ذلك: ما استدل به أبو عثمان المازني على أنّ وزن(عِزْوِيتٍ) هو(فِعْلِيتٌ) ؛ لأنّه إن جعل التاء أصلاً، كان وزنه(فِعْوِيلاً) وليس شيء من الأسماء على (فِعْوِيلٍ) [١٣٦]، ومعرفة الوزن ينفع في معرفة الحروف الزائدة من الأصل، وهذه العلّة مختصة بالأصول الصرفية، ويمكن الاستفادة منها في معرفة الأسماء المصروفة والممنوعة.

ط- علّة أصل وفرع: من ذلك قول العيني: ((ومثّل بـ(ضَرَبَ) لأمرين: أحدهما أنّها من ذوات الثلاثة، وأقل ما يكون الفعل عليه ثلاثة حروف، والقليل أصل، والكثير فرع عليه ولذا ابتدأ بالأصل))[١٣٧] .

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في سبب تقديم باب(فَعَلَ يَفعَلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع على باب: (فَرِحَ يَفْرَحُ) بكسر عين ماضيه وفتح عين مضارعه؛ لأنّ الفتح أصل والكسر فرع، والأصل مقدم على الفرع(١٣٨) .

ولا بد من الاشارة إلى أنّ العلل أكثرها تشترك بين النحو والصرف، مع أنّ علل النحو تفوق قليلاً العلل الصرفية(١٣٩) .

ثالثا : إجماع أهل العربية:

إنّ المراد في قولهم إجماع أهل العربية، هو: ((إجماع نحاة البلدين: البصرة و الكوفة))(١٤٠) ، ويعدّ هذا الدليل من أقوى الأدلة التي أعتمدها أهل الصنعة، قال ابن جني: ((اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة أذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه))(١٤١) ؛ لأنّ مخالفة المتقدمين لا تجوز(١٤٢) ، وإجماع أهل العربية لهُ الأثر الجلي في الاستدلال والاستنباط وتقعيد القواعد الصرفية.

ويجد الدارس أنّ هذا الدليل بدا واضحاً كلما تقدّم التأليف في الدرس الصرفي، ويشترط في الاستدلال بهذا الدليل من أهل التصريف أمراً، وهو: الاستقراء لآراء أهل الصنعة؛ ليتحقق إجماعهم في مسالة ما، وقد فُصّل القول في هذه المسألة بما لا يدع مجالاً للزيادة(١٤٣) .

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ إجماع أهل العربية لم يكن صادراً عن أهواء وأباطيل، بل صادر عن أساس واستدلال، وهو بذلك حجّة ودليل قاطع بشروطهِ(١٤٤) .

من ذلك قول ابن جني: ((اعلم أنّ الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة، خمسة وقع عليها أجماع أهل العربية، وواحد تجاذبَه الخلاف، وهي: (فَعْلَلٌ، فِعْلِلٌ، وفُعْلُلٌ، وفِعْلَلٌ، وفُعلَلٌ).)) (١٤٥)، أمّا ما تجاذبه الخلاف، فهو: (فُعْلَلٌ)، كقولك: (جُخدَبٌ) (١٤٦)، ومنهم من يطلق على الإجماع، الأطباق (١٤٧) .

رابعا: استصحاب الحال: ٠

الاستصحاب لغة: ملازمة الشيء، ومن هنا قيل: ((استصحبت الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً كأنّك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة))(١٤٨) . وفي اصطلاح الأصوليين من أهل الفقه: ((هو حكم لثبوت أمر في الزمان الثاني، بناءً على ثبوته في الزمان الأول، حتى يقوم

الدليل على التغيير))[١٤٩]، ومن هذا التعريف يتّضح أنّ الاستصحاب حجّة معتمدة عند أكثر العلماء.

ولم يبتعد الأصوليون من أهل العربية عن تعريف الأصوليين من أهل الفقه فكلاهما يقرّ باستصحاب الأصل، حتى يقوم دليل آخر يغيره، ومن تعريفات أهل العربية فيه، قال ابن الأنباري: ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[١٥٠].

إنّ أوّل من تحدّث عن استصحاب الحال من أهل العربية ابن جني، فقد أفرد له باباً خاصاً اسماه: ((باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول))[١٥١] .

والاستصحاب على أربعة أنواع[١٥٢].

أ- **استصحاب حال الفعل.**
ب- **استصحاب حال العموم إلى ورود مخصص.**
ت- **استصحاب حكم الإجماع.**
ث- **استصحاب أمر دلّ الشرع على ثبوته ودوامه.**

وهذه الأقسام الأربعة تستعمل في الأحكام الشرعية.

وقد اختلف العلماء في قوة الاحتجاج والاستدلال بهذا الأصل، فمن العلماء من لم يعدّه من الأدلة، كابن جني، إلاّ أنّه أفرد باباً له، وهذا يدلّ على أنّ استصحاب الحال دليل معتبر عنده.

أمّا عند ابن الأنباري، فقد عدّه ثالث أصل من الأصول، بعد: (النقل، والقياس)، وقال فيه: ((واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة))[١٥٣] .

وفي موضع آخر يذكر أنّ: استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد ما يوجب الأعراب[١٥٤] .

ومع ما ذُكِر من آراء في اعتبارية الاستصحاب والاعتداد به عند ابن الأنباري، إلاّ أنّه يقول في موضع آخر: واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، لذا لا يجوز التمسك به إن كان هناك دليلٌ[١٥٥]، ((وهذا ما يدلّ عن طريق مفهوم المخالفة أنّ استصحاب الحال دليل معتبر وحجة نحوية على ما هو أضعف منه، فإن لم يكن كذلك فلا ؛ لأنّ ما كان فيه سماع أو قياس

على نص مسموع معتبر صحيح هو الأقوى والمعتد به في النحو))[١٥٦]، وهذا ما ينطبق تماماً على المادة الصرفية.

وقد أشار الدكتور تمّام حسان إلى أنّ استصحاب الحال ثاني الأدلة؛ وحجّته في ذلك، أنّ القياس لا يكون إلاّ بعد أن يتضّح الأصل والفرع ويُعرف منه المطرد والشاذ، ويجري عليه الاستقراء ثم يخضعها للتصنيف[١٥٧] .

وهذا الذي ذهب إليه فيه نظر؛ لأنّ حجّته تنطبق على جميع الأدلة العقلية من: (قياس، واستصحاب حال، واستحسان) ؛ لأنّ جميعها تخضع وتستند إلى السماع، ولهذا الموضوع ادلته وتفصيلاته وليس هذا محل بيانها[١٥٨] .

مما سبق يستشف الباحث، أنّ الاستصحاب دليل معتبر بعد القياس والعلل، ويمكن الاستدلال به في المادة الصرفية، بأبسط الأمثلة، مثل: (الابدل) بعد ردّ المبدل منه، و(الإعلال) بعد ردّ الحرف المعلّ إلى أصله، و(الحذف) بعد ردّ المحذوف، ومن ذلك: عند صياغة فعل مضارع من الفعل الأجوف، نحو: (قَالَ، وبَاعَ، وصَامَ) فتقول: (يَقُولُ، ويَبِيعُ، ويَصُومُ) فعند الصياغة قد رُدّت الألف إلى أصلها، هذا مفهومه من خلال الإطار العام للاستصحاب، فهو: استصحاب حال الأصل.

ويرى الباحث أنّ الاستصحاب والاستدلال به يتحقق جلياً من خلال الإطار الخاص له، وهو أن يرد استعمالٌ، استصحب فيه القائل حال الأصل، مع وجود استعمال آخر أكثر شيوعاً، من ذلك قول الشاعر[١٥٩] [من الطويل]:

صَدَدْتِ فأطوَلتِ الصُّدُودَ وقَلّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ

فالقياس فيه أنْ يقول: (فأطلت) وهو الشائع، لكنّه استصحب حال أصل الألف وهو الواو؛ لأنّه من(طَالَ، يَطُولُ) ؛ واستدلوا بهذا البيت على أنّ أصل(اسْتَقَام، استَقْوَمَ) و(أخَافَ، أخْوَفَ)[١٦٠].

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في النسب إلى (يدٍ)، فقالوا (يَدَوِيّ) فردوا المحذوف وهو لام الكلمة[١٦١].

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في جمع المقصور بالألف والتاء، كقولهم: (حُبْلَى)، قال ابن بُرّي صوابه: (حُبْلَياتٌ) [١٦٢]، فقد استصحب حال الألف فهي منقلبة عن ياءٍ.

خامسا: الاستحسان:

الاستحسان: من الحسن، وهو ضد القبيح، ويقال: استحسن الشيء إذا عدّة حسناً[١٦٣]، وقالوا فيه: هو استخراج المسائل الحسان، وهو أشبه ما قيل فيه هنا وإن أكثروا فيه[١٦٤] .

أمّا في اصطلاحات أهل الفقه من الأصوليين، فقد عرّفوه بالكثير من التعريفات، ولعلّ أبينها هو: ((أنْ يدل المجتهد عن أنّ الحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول))[١٦٥] .

وعند أهل العربية هو: ((ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلّة))[١٦٦].

أمّا عن الأخذ والاحتجاج به، فقد ذهب ابن جني فيه: ((وجِماعه أن علته ضعيفة غير مستمسكة إلا أنّ فيه ضرباً من الأتساع والتصرف))[١٦٧] .

وعلى هذا يكون الاستحسان دليلاً قائماً وحجّة بالغة شرط استناده، أو تخصيص علّة فإن لم يكن كذلك فلا يعتد به[١٦٨]، وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله: ((وأمّا ما حُكِي عن بعضهم أنّ الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل فليس عليه تعويل))[١٦٩]، ويتضّح من هذا أنّه ليس كل ما يرد فيه قولهم: (أحسن، أو مستحسن)، وغيرها من الألفاظ الدالة على الاستحسان، يعتدّ به إلاّ إن صاحبَ المثال حجّة ودليل، والعلّة فيه، أنْ يكون الاستحسان هو العلّة، من ذلك قول السيوطي: ((تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو: (الفَتْوَى، والتقوى)، فإنّهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علّة قوية))[١٧٠]، وقد عدّه السيوطي من الاستحسان.

ومن ذلك قول الشاعر[١٧١] [من الطويل]:

حِمىً لا يُحلُّ الدّهرُ إلاّ بإذننا ... ولا نَسألُ الأقوامَ عَقدَ المَياثقِ

((فإنّ الشائع في جمع ميثاق (مواثق)، برد الواو إلى أصلها؛ لزوال العلّة الموجبة لقلبها ياء، وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب، وإن زالت العلّة من حيث إنّ الجمع تابعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً))[١٧٢] .

وربّما ورد الاستحسان في الكتب الصرفية وإن لم يشيروا إليه تصريحاً، من ذلك قول الشاعر[١٧٣] [من الطويل]:

تَبَيّن لي أنّ القماءَةَ ذِلّةٌ ... وأنّ أعزّاء الرجال طِيالَها

والاصل: (طِوالها) ؛ لأنّ جمع (طويلٍ) على (طِوالٍ) ؛ لأنّ الواو قوية في المفرد بالحركة فتثبت [١٧٤]، فقد استحسن الشاعر قلب الواو ياءً من غير علّة؛ لأنّ الواو في المفرد لم تقلب فالأولى أن لا تقلب في الجمع.

ومن ذلك قولهم: في (فُعَّلٌ) إذا كان جمعاً، ولم يكن معتل اللام، كقولك: (صُوَّمٌ، وصُيَّمٌ) و (جُوّعٌ، وجُيَّعٌ) [١٧٥] فجاز لك أن تقلب الواو ياءً استحساناً لغير علّة.

وأيضاً قول الشاعر [١٧٦] [من البسيط]:

هَلاّ نُهيتُم عُوَيجاً عن مُقاذَعَتِي عَبْدَ المَقَذّ دَعِيّاً غَيرَ صُيَّابِ

((فيحتمل أن يكون (صُيَّاب) من (صَابَ يَصُوبُ)، فقياسه أن يكون (صُوَّاباً)، ولكنّهم آثروا الياء استحساناً لا وجوباً...)) [١٧٧] .

وأمثلة الاستحسان في الخصائص كثيرة [١٧٨]، وهو دليل مأخوذ به في علم العربية، وإنّ جلّة العلماء قد استدلوا به، وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى في كتبهم.

الخاتمة

بعد هذا الاستقصاء وتتبع الأدلة التي استند اليها الصرفيون في احكامهم يتبين للقارئ ان الأدلة قد تنوعت وتعددت اشكالها وتتلخص نتائج البحث بالآتي:

- كان كثير من الأدلة مستمد من جوهر الفكر النحوي في الاستدلال لان الصرف لم يكن منفصلا تماما في بدايات نشأة علوم العربية
- كانت الأدلة منقسمة على نقلية وعقلية وكل فرع منها على اشكال فالنقلية منها القرآن الكريم والقراءات والحديث النبوي والاشعار والامثال والاقوال ومختلف النثر عند العرب، والعقلية بين قياس وعلل واجماع لنحويين واستصحاب الحال والاستحسان
- اهتم الصرفيون كثيرا بالأخذ بالقراءات القرآنية وكانت كثير من الالفاظ محط دراستهم لأن كثيرا من القراءات يتصل بنطق اللفظة وما يؤثر ذلك على جذر اللفظة واصولها واحرف الزيادة فيها
- الاستدلال بالحديث النبوي اكثر عند الصرفيين منه عند النحويين وذلك لان اللفظة أحيانا تجد الحديث النبوي مبني عليها فيهتم الرواي بنقلها كما هي فيطمئن الصرفي بانه من لفظ النبي الاكرم.

- وجد البحث اتساعا في الاخذ في العلل بمختلف اشكالها فكثرت ولكن ليس بكثرة تنوعها عند النحويين.
- يجد البحث ان دراسة الأدلة الصرفية ومن قبلها الاحكام الصرفية عامة تحتاج لدراسات تفصيلية تقف على تعدد الاحكام وادلتها واصولها ومدى تأثرها وتأثيرها بالعلوم الأخرى كالفقه واصوله ناهيك عن النحو ونشأته.
- يقترح الباحث دراسة الاحكام وادلتها عند المحدثين لما احدثوه من تفريعات وتأصيلات ونظريات حَريّة بالوقوف عندها لمعرفة مدى امتداد الأصول الصرفية القديمة عند المحدثين من اهل الصرف.

الهوامش

---

(١) ينظر: الصحاح ١٦٩٨/٤ مادة (دلل) .

(٢) ينظر: مقاييس اللغة ٢٥٩/٢ مادة (دلّ) .

(٣) ينظر: أصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي ٣٧.

(٤) الأغراب في جدل الأعراب لابن الأنباري ٤٥.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٣٥/١.

(٦) ينظر: الاقتراح ١٤.

(٧) ينظر: الأغراب ٤٥، ولمع الأدلة لابن الأنباري ٨١.

(٨) ينظر: الاقتراح ٣١٠ وما بعدها.

(٩) ينظر: العين ٣٤٨/١.

(١٠) ينظر: مقاييس اللغة ١٠٢/٣ مادة (سمع) .

(١١) الأغراب ٤٥، ولمع الأدلة ٨١.

(١٢) الاقتراح ٤٧.

(١٣) ينظر: المنصف ٢١٨.

(١٤) معاني القرآن للفراء ١٤/١.

(١٥) المزهر ٢١٣/١.

(١٦) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور محمد ضاري ٤٨٤.

(١٧) المزهر ٢٠١/١.

(١٨) ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢٥٥/٢.

(١٩) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٥١.

(٢٠) ينظر: الكتاب ٨٣/٤.

(٢١) الكتاب ٨٧/٤.

(٢٢) ينظر: المصدر نفسه ١٥٣/٤،١٥٤،١٩٥،١٩٦،٣٩٧،٤٦٩،٤٧٥،٤٧٦وغيرها.

(٢٣) ينظر: دقائق التصريف ٢٢٦.
(٢٤) ينظر: المصدر نفسه ٢٢٩.
(٢٥) ينظر: المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي١١٩.
(٢٦) ينظر: دقائق التصريف ٢٨٠-٢٨١، والمنصف٢٤٢، والخصائص ١١٧/١.
(٢٧) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد اللّبدي ٣٣.
(٢٨) أثر القرآن والقراءات ٣٠٩.
(٢٩) ينظر: الكتاب ١٤٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٧/٣.
(٣٠) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٦/١.
(٣١) النشر في القراءات ١٥/١، والاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٥٨/١.
(٣٢) ينظر: الكتاب ٩١/٤، وينظر لمثل هذا الاستدلال في الكتاب:١٩٢/٤، ٤٥٩،٣٣٨، ١٧٦وغيرها.
(٣٣) قراءة نافع، ينظر: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٢١٣/٢.
(٣٤) ينظر: دقائق التصريف٣٠٣، وينظر: والبحر المحيط: ٣٥٨/١، والدر المصون: ٧٩/٢.
(٣٥) ينظر: الممتع الكبير ٢٢١، والبحر المحيط ٣٣٢/٥.
(٣٦) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٤٠/١، ٤٤، ٧١، ٩٧،/٢/ ٦٥، ٧٩ وغيرها.
(٣٧) ينظر: تاج العروس ٤٦٣/٢٠، مادة (جمع) .
(٣٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه١٦٨،وينظر لمثل هذا الاستدلال ص/٢٥٠، ٣٢١، ٣٣١ وغيرها.
(٣٩) ينظر: دقائق التصريف ١٣٣.
(٤٠) ينظر: فتح المتعال على قصيدة لامية الأفعال لمحمد الصعيدي ١٨٩، وفتح الأقفال وضرب الأمثال ١٤٧.
(٤١) ينظر: فتح المتعال ٢١٣.
(٤٢) ينظر: تفسير الطبري ٤٥٦/٦.
(٤٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٣٠٠٧/٥.
(٤٤) ينظر: الصحاح ٢٧٨/١.
(٤٥) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ٢٩/١.
(٤٦) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ٥.
(٤٧) البدر المنير ٢٨٣/٨.
(٤٨) المعجم الكبير للطبراني ٣٥/٦.
(٤٩) تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٤٦/٢-٢٤٧.
(٥٠) الاقتراح ٨٩.
(٥١) ينظر: الكتاب ١١٦/٤، والأصول في النحو ١٥٩/٣، أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده ٣٢٦ رقم الحديث ١٠٧٧، والدراية في تخريج احاديث الهداية لابن حجر ٥١/١ رقم الحديث ٣٨.
(٥٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٣٢٨، لم أجده في كتب الحديث ونُسب هذا القول لبعض العرب في كتاب سيبويه ٢٤١/١.
(٥٣) ينظر: الاقتراح ٨٩-٩٠.

(٥٤) ينظر: الاقتراح ٩٥.

(٥٥) ينظر: دقائق التصريف ٧٤،أخرجه الترمذي في سننه ٢٩٨/٥، وينظر لمثل هذا الاستدلال: دقائق التصريف ٣٤١،٣٥١،٤٠٣،٤٢٤،٤٥٢، ٢٢٨وغيرها.

(٥٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ٦٩٢، أخرجه البخاري في صحيحه ٧٢/٤ رقم الحديث ٣٠٦٢، ومسلم في صحيحه ١٠٥/١ رقم الحديث ١١١، وينظر لمثل هذا الاستدلال المقتصد في شرح التكملة أيضاً: ٧٢٩،٩١٥،١٢١٠.

(٥٧) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٣١٩، والمقرب لابن عصفور ١٧٧/٢، أخرجه الامام أحمد في مسنده ٨٤/٣٩ رقم الحديث ٢٣٦٧٩.

(٥٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/ ٥٤٤، أخرجه الامام أحمد في مسنده ٧٧/٤٢، وينظر لمثل هذا الاستدلال أيضاً : شرح الشافية لليزدي ٢ /٥٤٥،٥٩٠،٦٦٠ وغيرها ، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني ١١٢،١٧٥،١٧٧،١٨٢،١٨٨وغيرها ، وشرح مختصر التصريف العزي في فن التصريف للتفتازاني ٦٧، وعنقود الزواهر في الصرف للقوشيجي ٣٠٥،٣١٦،٤١٩،٤٢٩ وغيرها.

(٥٩) ينظر: الاقتراح ١٠١وما بعدها.

(٦٠) ينظر: المصدر نفسه ١٠٠.

(٦١) الأخطل، لم أجده في ديوانه، وورد في لسان العرب ٤٨١/٤.

(٦٢) ينظر: المنصف ٤٩.

(٦٣) أبو النجم، ورد في أدب الكاتب لابن قتيبة ٤٣٢، واصلاح المنطق لابن السكّيت ٣٦.

(٦٤) ينظر: المنصف ٥٢، وينظر أيضاً: ٥٦،٥٧،٦٣،٦٤،٦٥،٦٦،٦٧،٦٩،٧٥، وغيرها.

(٦٥) ابن برهان العكبري، ورد بلا نسبة في اللسان ٢٣٣/١، وتاج العروس ٧٧/٢.

(٦٦) ينظر: ايجاز التصريف١٢٩، وينظر أيضاً : ١٥١،١٦٧، والمبدع ٦٦، ١٤٨، ١٥٩، ١٦٣، ٢٠٤، وغيرها.

(٦٧) ينظر: الممتع الكبير١٦٩، ورد المثل في: شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٣١٥/٤.

(٦٨) ينظر: الممتع الكبير ١٦٩، والمزهر ١٣٥/١، لم أجده في معاني القرآن للفرّاء، ونسب القول إلى أبي زيد (جنقونا بالمنجنيق) .

(٦٩) الممتع الكبير ٢٣٦.

(٧٠) ينظر: الممتع الكبير ٢٣٦،٢٦١ والمثل ورد في ديوان المعاني لأبي هلال العسكري٢٣٣/١

(٧١) ينظر: إيجاز التعريف ١٧٤، الأمثال لابن سلاّم ٣٤٣، ومجمع الأمثال للميداني ١٨٦/٢.

(٧٢) ينظر: الاقتراح ١٩٣.

(٧٣) ينظر: المنصف ١٢٧.

(٧٤) ينظر: ايجاز التعريف٩١، وينظر لمثل ذلك: شرح الشافية لرضي الدين ١٤١/١، ١٤٢، ٢٠٣، ١٢٥/٢.

(٧٥) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ٩٥/٢.

(٧٦) ينظر: الاقتراح ١٨٨، والحديث أخرجه الحاكم ٢٠١/١،برواية: (لا يجمع الله امتي على ضلالة)

(٧٧) ينظر: الخصائص ٩١/١، ١٦/٢،٦٧وغيرها.

(٧٨) ينظر: الخصائص ٢٦٠/١، ١٢/٢،٢١٢.

(٧٩) ينظر: العين٥/١٨٩، والتهذيب ٩/١٧٩.

(٨٠) ينظر: مقاييس اللغة ٥/٩ مادة (قيس) .

(٨١) أصول الفقه للأمام محمد أبو زهرة ١٩٤.

(٨٢) المصدر نفسه ١٩٣.

(٨٣) لمع الأدلة ٩٣.

(٨٤) الاقتراح ٢٠٣.

(٨٥) ينظر: الاقتراح ٢٠٤.

(٨٦) اعلام الموقعين عن ربّ العالمين لابن القيم ١/ ٦٣.

(٨٧) ينظر: الاقتراح ٢٠٨.

(٨٨) ينظر: المصدر نفسه ٢٠٩.

(٨٩) ينظر: المصدر نفسه ٢٢٠.

(٩٠) ينظر: المنصف ١٥٩.

(٩١) ينظر: المتع الكبير ٤٧، وينظر ٤٦٧ وما بعدها، وإيجاز التعريف ١٦٥.

(٩٢) ينظر: الاقتراح ٢٢٠.

(٩٣) ينظر: المنصف ٣٧، وينظر أيضاً: ٥٩، ٧٥، ٨٩، والممتع الكبير ٤٦، ٤٧.

(٩٤) ينظر: الاقتراح ٢٢١.

(٩٥) ينظر: الخصائص ١ / ٣٠١ وما بعدها.

(٩٦) ينظر: الاقتراح ٢٢٠.

(٩٧) ينظر: المنصف ٥٤.

(٩٨) ينظر: المصدر نفسه ٦١ وينظر أيضاً: ٦٧، ٦٩، ١٠٧، ١٧٥ وغيرها.

(٩٩) ينظر: الاقتراح ٢٢٠.

(١٠٠) المنصف ٩٤.

(١٠١) ينظر: المنصف ٩٤.

(١٠٢) ينظر: مقاييس اللغة ٤ / ١٤، مادة (علّ) .

(١٠٣) ينظر: لسان العرب ١١/ ٤٧١، مادة (علل) .

(١٠٤) أصول الأحكام وطرق الاستنباط ١٢٠.

(١٠٥) ينظر: لمع الأدلة ١٠٥.

(١٠٦) ينظر: العلّة النحوية ومدى ظهورها في كتب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي٢٥ وما بعدها.

(١٠٧) ينظر: المنصف ٦٥، وينظر أيضاً: ٦٨، ١٢٢، ١٦٥، والمبدع ٥٤ وغيرها.

(١٠٨) ينظر: المنصف ١٥٦.

(١٠٩) من أسماء الأسد.

(١١٠) ينظر: المنصف ١٥٧.

(١١١) ينظر: المنصف ٥٧، ٨١، ٣٥٦، ٤٦٠.

(١١٢) المنصف ٦١، وينظر ايضاً: ٧٥.

(١١٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٥٦.

(١١٤) ينظر: المصدر نفسه ٦٢.

(١١٥) ينظر: المصدر نفسه ٤٦٠.

(١١٦) ينظر: المنصف ١٦٧، ١٧٣، والممتع الكبير: ٢٣٣، والمبدع ٢٨٦.

(١١٧) ينظر: المنصف ٦١، وينظر أيضاً: الكتاب ٣ / ٦٣٥.

(١١٨) ينظر: الممتع الكبير ٢٢١.

(١١٩) ينظر: المبدع ٢٩٠، وينظر أيضاً لمثل هذا العلّة: مجالس العلماء للزجاجي ٢٢١.٢٢٠، ومغني اللبيب ٢/ ٧٤٧، وتذكرة النحاة ١٢٧ – ١٢٨.

(١٢٠) ينظر: المنصف ٨٩، ٣٥٦.

(١٢١) ينظر: المنصف ٤٤، وينظر أيضاً: المصدر نفسه ٥٠، ٥٧.

(١٢٢) ينظر: الفروق اللغوية ١٥٥.

(١٢٣) ينظر المنصف ٣٧، وينظر أيضاً: المصدر نفسه ٧١.

(١٢٤) ينظر: المبدع ٧١.

(١٢٥) ينظر: دقائق التصريف ١٠٩.

(١٢٦) ينظر: المنصف ٤٧.

(١٢٧) ينظر المصر نفسه ٤٧.

(١٢٨) ينظر الممتع الكبير ١٧٥، وينظر لمثل هذا الدليل شرح الملوكي ٢٧٠.

(١٢٩) الممتع الكبير ١٧٥.

(١٣٠) المنصف ٤٢.

(١٣١) ينظر: المصدر نفسه ٦٣.

(١٣٢) إيجاز التعريف ٢١، وينظر: لمثل هذه العلّة: المصدر نفسه ١٣٧.

(١٣٣) ينظر: المنصف ٤٢.

(١٣٤) ينظر: المصدر نفسه ١٦٣.

(١٣٥) ينظر: الممتع الكبير ٢١٤.

(١٣٦) ينظر: المنصف ١٦٧،وينظر: لمثل ذلك: شرح الشافية ٢ / ٣٦٠.

(١٣٧) شرح المراح ٢٧.

(١٣٨) ينظر: المطلوب بشرح المقصود ١٢.

(١٣٩) ينظر: علل النحو لأبن الوراق ٨٢ وما بعدها.

(١٤٠) الاقتراح ١٨٧.

(١٤١) الخصائص ١ / ١٩٠.

(١٤٢) ينظر: الاقتراح ١٩٢.

(١٤٣) ينظر: الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول، اطروحة دكتوراه، للدكتور رائد السامرائي ٢٠٠ وما بعدها.

(١٤٤) ينظر: الاجتهاد في ضوء علم الأصول ٢٠١.

(١٤٥) المنصف ٥٣، وينظر لمثل هذا الأجماع: المصدر نفسه ٦٤٢، وسر صناعة الاعراب لابن جني ٧٨، والمبدع ٢٩٣، ٢٩٥.

(١٤٦) ينظر: المنصف ٥٥.

(١٤٧) ينظر: الخصائص ١/ ٣٠١، وسر صناعة الاعراب ١/ ٣٨٤، وردت في مسائل نحوية.

(١٤٨) المصباح المنير ١ / ٣٣٣، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ١٣٩.

(١٤٩) أصول الأحكام ١٧٢.

(١٥٠) الأغراب في جدل الأعراب ٤٦.

(١٥١) الخصائص ٢/ ٤٥٩، ولمع الأدلة ١٤١.

(١٥٢) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٤٨، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ١٣٩.

(١٥٣) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري ١ / ٢٥٨

(١٥٤) ينظر: لمع الأدلة ١٤١، والاقتراح ٣٧٤.

(١٥٥) ينظر: لمع الأدلة ١٤٢.

(١٥٦) الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول ٢٠٥.

(١٥٧) ينظر: الاصول للدكتور تمام حسان ١١٤.

(١٥٨) ينظر: الاجتهاد النحوي ٢٠٥.

(١٥٩) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٣٥٨، ونسب للمرار الفقعسي، ديوانه ٤٨٠، والازهيّة ٩١.

(١٦٠) ينظر: المنصف ١٨٣.

(١٦١) ينظر: المنصف ٨٧، وينظر أيضاً: المصدر نفسه ٢٤٢، والمبدع ٢٤١ ما جاء في مضارع (رأى) على الأصل (يرأى) .

(١٦٢) ينظر: آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسة للدكتور فرّاج بن ناصر ١/ ٥٧٣.

(١٦٣) ينظر: شمس العلوم ٣ / ١٤٤٩، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ١/ ٤٩٧.

(١٦٤) ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي ٨٩.

(١٦٥) اصول الفقه للأمام محمد أبو زهرة ٢٣٢، وينظر: أصول الأحكام ١٣٨.

(١٦٦) لمع الأدلة ١٢٣ – ١٣٤.

(١٦٧) الخصائص ١/ ١٣٤.

(١٦٨) ينظر : الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول ٢٠٩.

(١٦٩) لمع الأدلة ١٣٤.

(١٧٠) الاقتراح ٣٩٠.

(١٧١) نُسب إلى عياض بن أم درة الطائي، الخصائص ٣ / ١٦٠، ونوادر أبي زيد ١٦٥.

(١٧٢) الاقتراح ٣٩٢.

(١٧٣) أنيف بن زبان النبهاني، الحماسة البصرية لعلي بن الحسن البصري ٣٥/١، وفي الخزانة لأثال بن عبدة بن الطيب ٤٨٨/٩، برواية: (طِوالها) .

(١٧٤) ينظر: المنصف ٢٨٤.

(١٧٥) ينظر: الممتع الكبير ٣٢٠.

(١٧٦) حريث بن عتّاب، شرح ديوان حماسة أبي تمّام للمرزوقي ٤/١٠٣٥.

(١٧٧) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ١٥٠، ومن أمثلة الاستحسان ينظر: شرح الشافية للرضي ١/٢١٥.

(١٧٨) ينظر: الخصائص ١/ ١٣٥، ١٣٨، ١٤٤، ٢/ ٢٣٢، ٢٣٥.

ثبت المصادر والمراجع

– آراء ابن برّي التصريفية جمعاً ودراسة– إعداد: الدكتور فرّاج بن ناصر بن محمد الحمد– سلسلة الرسائل الجامعية– المملكة العربية السعودية– الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

– الإتقان في علوم القرآن– عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)– تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– الهيئة المصرية العامة للكتاب– ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.

– أثر القرآن والقراءات في النحو العربي– الدكتور: محمد سمير نجيب اللّبدي– دار الكتب الثقافية– الكويت– الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م.

– أدب الكتاب– أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينّوري(٢٧٦هـ)– حققه وشرح أبياته محمد محيي الدين عبدالحميد– مطبعة السعادة– بمصر – الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب– أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)– تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى النماس– مطبعة النسر الذهبي– القاهرة– الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.

– الأزهيّة في علم الحروف– علي بن محمد الهروي– تحقيق: عبدالمعين الملّوحي– مجمع اللغة العربية بدمشق– الطبعة الأولى ١٩٨١م.

– إصلاح المنطق– ابن السكّيت(يعقوب بن إسحاق)– شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر– وعبدالسلام محمد هارون– دار المعارف– بمصر – الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

– أصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي– الأستاذ الدكتور: حمد عبيد الكبيسي– دار السلام دمشق– بغداد الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

– أصول الفقه– الإمام محمد أبو زهرة– دار الفكر العربي– ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.

– الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي– الدكتور تمام حسّان– دار الثقافة– المغرب– الطبعة الأولى– ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

– الأصول في النحو– أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)– تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي–مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان– الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين- محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية(ت٧٥١هـ)- تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة- مصر - ١٣٨٨هـ- ١٩٨٦م.

- الأغراب في جدل الإعراب- أبو البركات كمال الدين الانباري(ت٥٧٧هـ)- قدّم له وحققه: سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو(ت ٩١١هـ)- قرأه وعلق عليه: الدكتور محمود سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية- ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

- الأمثال- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي(ت ٢٢٤هـ)- تحقيق: الدكتور عبدالمجيد قطامش- دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)- تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك- راجعه: الدكتور رمضان عبدالتواب- مكتبة الخانجي- بالقاهرة- الطبعة الأولى- د.ت.

- إيجاز التعريف في علم التصريف- ابن مالك(ت ٦٧٢هـ)- تحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان- مؤسسة الريان- مكة المكرمة- السعودية- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- البحر المحيط في التفسير- أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيّان أثير الدين الأندلسي(ت٧٤٥هـ)- تحقيق: صديق محمد جميل- دار الفكر- بيروت- ١٤٢٠هـ.

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري(ت٨٠٤هـ)- تحقيق: مصطفى أبو الغيط- وعبدالله بن سليمان- وياسر بن كمال- دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض- السعودية- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- تاج العروس من جواهر القاموس- محمد بن محمد الملقب بمرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)- تحقيق: مجموعة من المحققين- دار الهداية- د.ت.

- تاريخ آداب العرب- مصطفى صادق الرافعي- دار ابن الجوزي- القاهرة- ٢٠١٠م.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي- جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)- حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي- دار طيبة-د.ت.

- تذكرة النحاة- أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي(ت٧٤٥هـ)- تحقيق: الدكتور عفيف عبدالرحمن- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- تهذيب اللغة- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)- تحقيق: محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

- التوقيف على مهمات التعاريف- زين الدين محمد المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ) - عالم الكتب- القاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- جامع البيان في تأويل القرآن(تفسير الطبري)- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري(ت٣١٠هـ)- تحقيق: أحمد محمد شاكر – مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- جامع الدروس العربية- مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت١٣٦٤هـ)- المكتبة العصرية- بيروت- الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- الحجّة في علل القراءات السبع- أبو علي الحسن بن الغفار الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ)- تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوّض- شارك في تحقيقه: الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية- الدكتور محمد ضاري حمادي- مؤسسة المطبوعات العربية- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- الحماسة البصرية- علي بن الحسن البصري- تحقيق مختار الدين أحمد- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

- خزانة الأدب ولبّ لسان العرب- عبدالقادر بن عمر البغدادي- تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.

- الخصائص- صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)- تحقيق: محمد علي النجار- دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- العراق- الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

- الدراية في تخريج أحاديث الهداية- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)- تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني- دار المعرفة- بيروت- د.ت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)- تحقيق: أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- د.ت.

- دقائق التصريف- أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب(ت بعد ٣٣٨هـ)- تحقيق: د.حاتم صالح الضامن- دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق- سوريا- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة– قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور فايز محمد– دار الكتاب العربي– بيروت– الطبعة الثانية ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي– (ضمن شعراء أمويون)– تحقيق: نوري حمودي القيسي– عالم الكتب– بيروت– ومكتبة النهضة العربية– بغداد– الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

- ديوان المعاني–أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري(ت ٣٩٥هـ)–دار الجيل/بيروت–د.ط–د.ت.

- سر صناعة الإعراب– أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)– تحقيق: الدكتور حسن هنداوي– دار القلم– دمشق– الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

- شرح الشافية ابن الحاجب– الخضر اليزدي (ت: بعد ٧٢٠هـ) دراسة وتحقيق– حسن أحمد الحمدو العثمان– أطروحة دكتوراه– كلية اللغة العربية– جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية– ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

- شرح ديوان حماسة أبي تمام– أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)– علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ– وضع فهارسه العامة– إبراهيم شمس الدين– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

- شرح شافية ابن الحاجب– محمد بن الحسن الرضي الاسترآباذي (ت٦٨٦هـ)– تحقيق وشرح: محمد نور الحسن– محمد الزفزاف–محمد محيي الدين عبدالحميد–دار الكتب العلمية– بيروت ١٩٧٥م.

- شرح مختصر التصريف العزّي في فن التصريف– مسعود بن عمر سعدالدين التفتازاني– شرح وتحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم– المكتبة الأزهرية للتراث– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.

- شرح المراح في التصريف– بدرالدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)– تحقيق: الدكتور عبدالستار جواد– مطبعة الرشيد– بغداد– د.ت.

- شرح الملوكي في التصريف– صنعة ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)– تحقيق: فخرالدين قباوة– مطابع المكتبة العربية– حلب– الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم– نشوان بن سعيد الحميدي اليمني (ت٥٧٣هـ)– تحقيق: الدكتور حسين بن عبدالله العمري– مطهر بن علي الإرياني– الدكتور يوسف محمد عبدالله– دار الفكر المعاصر– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية- أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)- تحقيق: أحمد عبدالغفور عطاء- دار العلم للملايين- بيروت- ط٤/ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧.

- صحيح البخاري- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي- تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر- دار طوق النجاة- الطبعة الأولى١٤٢٢هـ.

- صحيح مسلم- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)- تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- د.ت.

- ضحى الإسلام- أحمد أمين- مكتبة النهضة المصرية- الطبعة السابعة- د.ت.

- طلبة الطلبة- عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفصة نجم الدين النسفي(ت٥٣٧هـ)- المطبعة العامرة- مكتبة المثنى- بغداد- ١٣١١هـ.

- علل النحو- أبو الحسن محمد بن عبدالله الورّاق(ت٣٨١هـ)- تحقيق: محمود محمد محمود نصّار- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

- عنقود الزواهر في الصرف- علاء الدين علي بن محمد القوشجي- دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور أحمد عفيفي- مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

- العين – أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) – تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي- الدكتور إبراهيم السامرائي – دار ومكتبة الهلال- د.ت.

- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلاميّة الأفعال- حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي(ت:نحو١٢٥٠هـ)- تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- سنة الطبع ١٤١٧هـ- ١٤١٨هـ.

- الفروق اللغوية- أبو هلال الحسن بن سهل بن سعيد بن مهران العسكري (ت نحو: ٣٩٥هـ) – تحقيق: محمد إبراهيم سليم- دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة- مصر- د.ت.

- القاموس المحيط- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)- تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- لبنان- الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- قواطع الأدلة في الأصول- أبو مظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الحنفي(ت٤٨٩هـ)- تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي- دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٩م.

- كتاب سيبويه- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)- تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- لسان العرب- محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري (٧١١هـ)- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

- لمع الأدلة- كمال الدين أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)- قدّم له وحققه: سعيد الافغاني- مطبعة الجامعة السورية- ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- المبدع في التصريف- أبو حيان النحوي الأندلسي(ت٧٤٥هـ)- تحقيق: وشرح وتعليق: الدكتور عبدالحميد السيد طلب- مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع- الكويت- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- مجالس العلماء- أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)- تحقيق: عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- بالقاهرة- الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م.

- مجمع الأمثال- أبو الفضل أحمد بن ابراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد- دار المعرفة- بيروت- لبنان- د.ت.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها- أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)- تحقيق: علي النجدي- الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي- أعده للطبعة الثانية: محمد بشير الأدلبي- الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو- د.مهدي المخزومي-بغداد- ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها-جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)-شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك- محمد أبو الفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي- المكتبة العصرية- بيروت-١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل- أحمد بن حنبل الشيباني- تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون- مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير- أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: نحو٧٧٠هـ)- المكتبة العلمية- بيروت- د.ت.

- المطلوب بشرح المقصود في التصريف- المؤلف مجهول- مطبعة دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه- بمصر- د.ت.

– معاني القرآن– أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ)– تحقيق: أحمد يوسف النجاتي– محمد علي النجار– عبدالفتاح إسماعيل شلبي– دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر–الطبعة الأولى– د.ت.

– معاني القرآن وإعرابهُ– ابراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)– شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبدة شلبي– عالم الكتب– بيروت– الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

– المعجم الكبير– أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)– تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي– دار إحياء التراث العربي– الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

– معجم اللغة العربية المعاصرة– د.أحمد مختار عمر–عالم الكتب–ط١/ ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م

– معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية– الدكتور محمود عبدالرحمن عبد المنعم–دار الفضيلة– د.ت.

– معجم مقاييس اللغة– أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)– تحقيق: عبدالسلام محمد هارون– دارالفكر–١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

– مغني اللبيب عن كتب الاعاريب– جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)– حققه وخرّج شواهده: د.مازن المبارك– محمد علي حمد الله– راجعه: سعيد الأفغاني– دار الفكر– ط٢/١٩٦٩م.

– المقتصد في شرح التكملة– عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)– تحقيق: الدكتور أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدرويش– المملكة العربية السعودية– ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

– المقرّب– علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)– تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري– وعبدالله الجبوري– مطبعة العاني– بغداد– الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.

– الممتع الكبير في التصريف– ابن عصفور الاشبيلي(٦٦٩هـ)– تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة– مكتبة لبنان ناشرون– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

– المنصف شرح كتاب التصريف– أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)– تحقيق وتعليق: محمد عبدالقادر أحمد عطا– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف– د.خديجة الحديثي– دار الرشيد للنشر– ١٩٨١م.

– النشر في القراءات العشر– الإمام الحافظ أبي الخير محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت٨٣٣هـ)– قدمّ له: الأستاذ علي محمد الضباع– خرّج آياته: الشيخ زكريا عميرات– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

- النوادر في اللغة- أبو زيد سعيد بن أوس- دار الكتاب العربي- الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

- الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول- رائد عبدالله حمد السامرائي- أطروحة دكتوراه- كلية الآداب- جامعة بغداد- ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر- أبو جعفر الرعيني(ت٧٧٩هـ)- دراسة وتحقيق- عبدالله حامد النّمري- رسالة ماجستير- كلية الشريعة- جامعة أم القرى- السعودية- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- فتح الأقفال وضرب الأمثال (الشرح الكبير)- لمحمد بن عمر الحضرمي الشهير ببحرق(ت٩٣٠هـ)- دراسة وتحقيق- يعقوب أحمد السامرائي- أطروحة دكتوراه-كلية التربية- جامعة تكريت-١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

المجلات و البحوث:

- العلّة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه- د.خديجة الحديثي- مجلة كلية الآداب والتربية- جامعة الكويت- العدد الثالث والرابع ١٩٧٣م.